



عقد بيع سلعة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه، وبعد :

انه في 1442/12/02 هـ - 2021/07/12 م في مدينة : الرياض تم التعاقد وحرر هذا العقد بين كلا من:

(1) شركة إمكان للتمويل وهي شركة مساهمة مقفلة مقيمة بالسجل التجاري رقم 1010501239 وعنوانها الوطني المسجل منطقة الرياض - الرياض - المملكة العربية السعودية - 14213 ويمثلها في التوقيع على هذا العقد المكرم: سعود بن غنيم بن عبدالله بن غنيم يحمل هوية رقم: 1037466412 بصفته: الرئيس التنفيذي للشركة وعنوانه: الرياض.

(ويشار إليه فيما بعد بـ الطرف الأول/البائع)

(2) المكرم: عاصم محمد عسيري الجنسية : المملكة العربية السعودية بموجب (بطاقة الأحوال/إقامة) ذات الرقم: 1083829372 والتاريخ: 1441/05/25 هـ و مصدرها: المملكة العربية السعودية وعنوانه: 7765 - 5364 - ABHA 62541 Al Qura Dist. الرياض المملكة العربية السعودية 62541.

(ويشار إليه فيما بعد بـ الطرف الثاني/المشتري)

تمهيد :

حيث يرغب المشتري في الحصول على تمويل استهلاكي لغرض دين التوحيد وذلك عن طريق حصوله على سلع مساومة من البائع، وحيث إن المشتري قد طلب لتحقيق هذا الغرض شراء كمية من السلع -المحددة النوع والمقدار والملوكة للبائع كما في البند "ثانيا" من هذا العقد- بالتقسيط من البائع، فقد إتفق الطرفان وهما بكامل الأهلية والأوصاف المعتمدة شرعا ونظاما على ما يأتي:

أولا :

(1) يعد التمهيد المذكور أعلاه جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا له.

(2) استلم المشتري قبل التوقيع واطلع على ملخص الإفصاح المبدئي لبيانات التمويل وفهمها ووافق عليها وتوقيع على هذا العقد إقرار بالاستلام والاطلاع والقبول.

ثانيا: باع الطرف الأول للطرف الثاني السلع المبين تفاصيلها وأسعارها أدناه بثمن إجمالي قدره 33,137.25 ريال سعودي (ثلاثة و ثلاثون ألف و مائة و سبعة و ثلاثون ريال سعودي و خمسة و عشرون هلة فقط لا غير)، على سبيل المساومة ، وذلك وفق التفصيل الآتي:

نوع السلعة	وحدات السلعة	إجمالي ثمن البيع (رقما وكتابة)
البلاديوم	2.43	33,137.25
ثلاثة و ثلاثون ألف و مائة و سبعة و ثلاثون ريال سعودي و خمسة و عشرون هلة.		

وتم الاتفاق على تعيين السلعة بين الطرفين بما يلي :

- وصفها: البلاديوم - مكان تخزينها: زيورخ - مصدر شرائها : DD&Co Limited.

- رقم السلعة: (شهادة التعيين / الرقم المتسلسل للسلعة) PDZ 234427624 402384.

وقد قبل الطرف الثاني ذلك قبولا معتبرا.

ثالثا: سداد ثمن السلع المباعة والرسوم الإدارية

التزم الطرف الثاني بأن يسلم للطرف الأول المبالغ التالية:

أ) رسوم إدارية مضافا إليها ضريبة القيمة المضافة تسدد عند التوقيع على هذا العقد قدرها 0.00 ريال سعودي (فقط) وهذه الرسوم لا تستحق إلا بالعقد، وهي جزء من الثمن.

ب) ثمن السلع المباعة وقدره 33,137.25 ريال سعودي (ثلاثة و ثلاثون ألف و مائة و سبعة و ثلاثون ريال سعودي و خمسة و عشرون هلة فقط) يسدد على أقساط شهرية متتابعة موزعة على 60 قسط، ويكون مقدار القسط الأول 552.29 ريال سعودي و يستحق في 2021/07/27 ، وباقي الأقساط متساوية وعددها 59 قسطا، مقدار كل قسط 552.29 ريال سعودي تستحق في 27 من كل شهر ميلادي ويستحق القسط الاخير بتاريخ 2026/06/27.

التوقيع :

إسم العميل : عاصم محمد عسيري



ت) يلتزم الطرف الثاني بسداد الأقساط بمواعيد السداد المشار إليها أعلاه عبر أحد الخيارات التالية :
فواتير صادرة عن طريق نظام ايداعات.

توقيع الطرف الثاني تفويض حسم مباشر لصالح الطرف الأول وتفويضه بالاستقطاع المباشر من حسابه (110000010006080672340) لدى مصرف الراجحي [في تاريخ سداد دفعات الاقساط] أو [في تاريخ نزول الراتب الشهري].

إيداع في حساب الطرف الأول الواردة بياناته أدناه

شركة إمكان للتمويل حساب مصرف الراجحي، إسم الحساب: شركة إمكان للتمويل، آيبان : SA07 8000 0504 6080 1008 9382

ث) في حال توقيع الطرف الثاني تفويض حسم مباشر، فيلتزم الطرف الثاني ويتعهد بعدم إلغاء التفويض إلا بعد سداد جميع الأقساط والمبالغ المستحقة بموجب هذا العقد أو موافقة الطرف الأول.

ج) تكون الأسعار والرسوم المحددة في هذا العقد خالية من أي ضريبة مفروضة على أي سلعة أو خدمات وضريبة القيمة المضافة المطبقة وأية ضريبة غير مباشرة أخرى، تكون مستحقة.

ح) يقر المشتري ويقبل أن كل خدمة أو سلعة يتلقاها أو أي رسوم يدفعها مقابل أي خدمة تقدم له بموجب أو سبب هذا العقد أو توابعه يجوز أن تكون خاضعة لضريبة القيمة المضافة بالقدر الذي تحدده الجهة المختصة في الدولة ويلتزم بدفعها وفقا للنظام واللائحة بحسب ما توجه به الجهة المختصة في الدولة.

خ) لأغراض الفقرة (ث) و (ج) أعلاه يقصد بالرسوم أو الضريبة أي مبلغ يدفعه المشتري مقابل خدمة أو سلعة يقدمها الطرف الأول أو طرف ثالث ذات صلة بالعقد أو توابعه أو محله تشمل على سبيل المثال لا الحصر: أي مبالغ مستحقة لمقدمي الخدمات، ورسوم شراء وبيع السلع، ورسوم تداول السلع، ورسوم شركات الوساطة، ورسوم نقل وشحن السلع، ورسوم تخزين السلع، وخلاف ذلك.

د) تسدد الضرائب غير المباشرة وفقا للأحكام الواردة في نظام ضريبة القيمة المضافة والتشريعات الأخرى التي قد تنطبق من وقت لآخر، ولا يكون الطرف الأول مسؤولا عن أية فوائد أو غرامات مستحقة على الطرف الثاني بسبب عكس قيد الضريبة المسددة عن دفعات تجاوز سدادها الجدول الزمني المحدد في نظام ضريبة القيمة المضافة ذي الصلة.

رابعا: يجوز للطرف الثاني طلب السداد المبكر للمتبقي من الالتزامات المالية الناشئة عن هذا العقد، وفي حال موافقة الطرف الأول على ذلك فيستحق الطرف الأول في هذه الحالة المتبقي من الثمن دون مبلغ الربح، إضافة إلى أرباح التمويل للأشهر الثلاثة التالية للسداد المبكر، وبما لا يتجاوز الثمن الإجمالي للعقد.

خامسا: يمتلك الطرف الثاني السلع عند توقيعه على العقد والمستندات اللازمة لذلك حسب الإجراءات المتبعة ويتم تسليم الطرف الثاني مستندات تعيين السلع، وفي حال تعذر التسليم وقت التوقيع على العقد أو تأخره بسبب ظروف خارجة عن إرادة الطرف الأول فإن الطرف الأول لا يتحمل أي مسؤولية نتيجة ذلك التأخير وخاصة ما يتعلق منها بانخفاض سعر السلع.

وبعد تملك الطرف الثاني للسلع وتعيينها له يكون له حق الاختيار مما يأتي:

1. الاحتفاظ بالسلعة في مكانها، وتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك.
2. تسلم السلعة من مكانها، وتحمل كل ما يترتب على ذلك كنفقات التخزين والتأمين وغير ذلك.
3. بيع السلعة في السوق -عن طريق الطرف الأول- بعد تفويض الطرف الثاني للطرف الأول بذلك.

سادسا: قدم الطرف الثاني للطرف الأول عند توقيع هذا العقد الضمان المتفق عليه في طلب الشراء، ويستمر هذا الضمان قائما وساريا لمصلحة الطرف الأول أو تحت يده حتى يقوم الطرف الثاني بتنفيذ جميع التزاماته دون منازعة.

سابعا: التزم الطرف الثاني بمراجعة أحد فروع الطرف الأول وتوقيع السندات لأمر الضامنة للمديونية الناشئة بموجب هذا العقد، وفي حال لم يقم بذلك خلال يومي عمل من تاريخ توقيع العقد فلطرف الأول إقبال العقد، مع الالتزام بأحكام الفقرة (أ) من المادة الثالثة من هذا العقد.

تاسعا: وكل الطرف الثاني بموجب هذا العقد -وحتى وفائه بجميع التزاماته- الطرف الأول وكالة مطلقة غير قابلة للإلغاء في تسلم أي حقوق أو أموال تكون مستحقة للطرف الأول لدى الغير أو لدى أي جهة، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، وذلك دون قيد أو شرط حتى يستوفي الطرف الأول جميع حقوقه المستحقة على الطرف الثاني.

عاشرا: قرر الطرف الثاني خلو ذمته من أي ديون أو حقوق للغير تعوق تنفيذ التزاماته تجاه الطرف الأول المترتبة على هذا العقد، والتزم بعدم الارتباط بأي التزامات مالية لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تعيق تنفيذ هذا العقد أو تسبب تعثرا في سداد الأقساط المستحقة بموجب هذا العقد.

التوقيع :

إسم العميل : عاصم محمد عسيري



حادي عشر :

1) في حال تأخر الطرف الثاني عن سداد أي قسط من الأقساط المستحقة عليه بموجب هذا العقد يتم إخطاره بإشعار مناسب بواقعة التأخر وطلب الوفاء بالسداد وفقا لحكم العقد.

2) يعتبر الطرف الثاني متعثرا إذا خالف أيا من أحكام وشروط هذا العقد، أو لم يسدد أيا من الأقساط الشهرية المستحقة عليه لمدة 90 (تسعين يوما) من تاريخ الاستحقاق أو خمسة أشهر متفرقة طوال فترة العقد، وللطرف الأول عند ذلك اتخاذ الإجراءات القانونية بحق الطرف الثاني لدى الجهات القضائية للمطالبة بسداد جميع الأقساط الباقية إلى نهاية العقد دون الحاجة إلى إشعار أو إنذار.

3) الآثار الأخرى المترتبة على التأخر في أداء الأقساط:

أ) إن تعثر الطرف الثاني عن سداد الأقساط سيؤثر سلبا على سجله الائتماني وإمكانية الحصول على تمويل آخر مستقبلا بسعر مناسب.

ب) التواصل مع الطرف الثاني عبر العنوان الوطني ووسائل الاتصال بما في ذلك الرسائل النصية والبريد الإلكتروني والهاتف وذلك لتحصيل المبالغ المتأخرة.

ج) اتخاذ الإجراءات القانونية لدى الجهات القضائية تجاه الطرف الثاني للمطالبة بسداد كامل المديونية إلى نهاية العقد.

4) يلتزم الطرف الثاني بتعويض الطرف الأول عن جميع التكاليف والخسائر والأتعاب التي تكبدها الطرف الأول للمطالبة بسداد الأقساط المستحقة على الطرف الثاني بموجب هذا العقد، بما فيها أتعاب التحصيل وأتعاب المحاماة، ولا يحق للطرف الثاني الاعتراض على ذلك.

ثاني عشر: إذا تبين أن الطرف الثاني قدم معلومات أو بيانات غير صحيحة أو مضللة أو مزورة ذات تأثير فللطرف الأول الرجوع على الطرف الثاني بكل ما ترتب على ذلك من أضرار، ولا يكون الطرف الأول ملزما بإرسال إشعار تعثر للطرف الثاني في الأنشطة الاحتمالية من جانب الطرف الثاني أو ضامنه أو قيام الطرف الثاني ببيع أو محاولة بيع الضمان المرهون سواء كان المبيع أو المأجور نفسه أو غيره.

ثالث عشر: يكون العنوان النظامي لكل طرف من أطراف العقد هو العنوان المبين والمنصوص عليه في هذا العقد، ويتم إرسال جميع المكاتبات والإنذارات المتعلقة بهذا العقد إلى كل طرف على عنوانه النظامي، ولا يعتد بأي تغيير للعنوان النظامي إلا بإخطار كتابي يرسله أي من الطرفين إلى الآخر بالبريد المسجل متضمنا العنوان البديل أو أي طريقة مقبولة لدى الطرف الأول.

رابع عشر: لا يعد عدم قيام الطرف الأول في أي وقت بممارسة أي من الحقوق المكفولة له بموجب هذا العقد تنازلا من جانبه عن ممارسة ذلك الحق أو أي حق آخر في أي وقت بعد ذلك.

خامس عشر: كل خلاف ينشأ بين الطرفين في هذا العقد إذا لم يمكن حله بالطرق الودية فيما بينهما، يكون الفصل فيه من قبل الجهة القضائية المختصة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية.

سادس عشر: وافق الطرف الثاني على تزويد الطرف الأول بأي معلومات أو بيانات يطلبها الطرف الأول منه لتأسيس حسابه ملف الطرف الثاني لدى الطرف الأول أو لمراجعتها أو لإدارته، وأقر الطرف الثاني بتفويض الطرف الأول للحصول على ما يلزمه أو يحتاج إليه من معلومات تخص الطرف الثاني أو تخص حسابه معلوماته الائتمانية المذكور أو أي حساب آخر يكون للطرف الثاني لدى أي من شركات المعلومات الائتمانية المرخصة، وأقر الطرف الثاني بأن للطرف الأول أن يفصح عن أو يسجل المعلومات الخاصة بالطرف الثاني وملفه المذكور لدى الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية أو لأي جهة أخرى توافق عليها البنك المركزي السعودي.

سابع عشر: وقع الطرف الثاني جدول سداد الأقساط متضمنا مبلغ التمويل والربح ومعدل النسبة والرصيد المتناقص وكلفة التمويل والرسوم والعمولات وغيرها ويعتبر الجدول جزءا لا يتجزأ من هذا العقد.

ثامن عشر: يقر الطرف الثاني بغرض التمويل الموضح أعلاه، انه قد فهم بشكل تام وقبل كافة الشروط والأحكام الواردة في هذا العقد، ووقع على العقد وملاحقه في هذا اليوم والتاريخ الموضحين أعلاه.

تاسع عشر: يكون للطرف الثاني خيار إلغاء العقد خلال عشرة أيام من تاريخ التوقيع على هذا العقد على أن يقوم بتوجيه الإخطار للطرف الأول كتابيا؛ بشرط ألا يكون الطرف الثاني قد قبض السلعة محل العقد (قبض مستندات التعيين) وانتفع بها.

عشرون: حرر هذا العقد من نسختين متطابقتين، وقد تسلم كل طرف نسخة للعمل بموجبها.

حادي وعشرون: مادة خاصة في حال وجود كفيل: أقر الكفيل بأنه اطلع على هذا العقد، وأنه كفل الطرف الثاني أمام الطرف الأول كفالة غرم وأداء غير مشروطة وغير قابلة للإلغاء، ولا تخضع لخيار الفسخ، ضامنا ما ترتب على الطرف الثاني من التزامات بموجب هذا العقد، وأنه لزمه للطرف الأول ما لزم الطرف الثاني المدين الأصلي من التزامات، وأنه يجوز للطرف الأول أن يطالبه في أي وقت طبقا لشروط هذا العقد، وكذلك الشأن عند تعدد الكفلاء فإنهم ضامنون متضامنون سواء أكانوا مجتمعين أم منفردين.

التوقيع :

إسم العميل : عاصم محمد عسيري



ثاني وعشرون: وافق الطرف الثاني وأقر على أنه يحق للطرف الأول وحده التنازل أو إحالة كل أو جزء من حقوقه أو إلتزاماته المقررة بهذا العقد لطرف ثالث دون الرجوع إلى الطرف الثاني، وفي هذه الحالة تنتقل كافة حقوق الطرف الأول وإلتزاماته أو بعضها للطرف الثالث بما لها من ضمانات

والله الموفق.

الطرف الأول (بائعا)	الطرف الثاني (مشتريا)	الكفيل (إن وجد)
الاسم: سعود بن غنيم بن عبدالله بن غنيم	الاسم: عاصم محمد عسيري	الاسم :
الهوية: 1037466412	الهوية : 1083829372	الهوية :
التوقيع:	التوقيع :	التوقيع :
	ارقام التواصل: +966559162666	ارقام التواصل :

الشهود

الاسم :	العنوان :	الهوية :	التوقيع :
الاسم :	العنوان :	الهوية :	التوقيع :

في حالة وجود شكوى بخصوص هذا التمويل يمكنكم الاتصال على إدارة خدمات العملاء على الرقم 920011038 وسيتم الرد على شكاكم حسب الإجراءات والسياسات المتبعة في الشركة.

ثامنا: التزم الطرف الثاني حال إنهاء أو انتهاء خدماته بجهة عمله لأي سبب من الأسباب أو في حال حدوث ما يؤثر على قوة وكفاية الضمان المقدم بأن يقوم بتوثيق المديونية بضمانات سداد أخرى يوافق الطرف الأول على ملاءمتها.

التوقيع :

إسم العميل : عاصم محمد عسيري